نشرة صندوق النقد الدولي

مكتب لتحويل الأموال في العاصمة الصومالية مقديشو. ويعتزم الصندوق مساعدة الصومال على إعادة بناء البنك المركزي ونظام المدفوعات (الصورة: Feisal Omar/REUTERS/Newscom)

استئناف العلاقات مع الصومال

الصندوق يساعد الصومال على إعادة بناء اقتصاده

نشرة الصندوق الإلكترونية
24 يونيو 2013

- الصندوق يجري أول فحص لصحة الاقتصاد الصومالي منذ 22 عاما
- أولويات الحكومة هي استعادة الأمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية وإعادة بناء المؤسسات وتقديم الخدمات
- الصندوق يعتزم المساعدة في إعادة بناء البنك المركزي ومؤسسات المالية العامة

أدى الاعتراف الدولي بالحكومة الفيدرالية الصومالية مؤخرا إلى تمهيد السبيل أمام الصندوق لتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية لهذه الدولة الشرق إفريقية التي مزقتها الحروب.

فبعد فترة انقطاع في العلاقات مع الصومال لمدة عشرين عاما، يسعى الصندوق للتوصل إلى فهم أفضل للواقع الاقتصادي والمؤسسي في الصومال.

وفي مقابلة مع نشرة الصندوق الإلكترونية، يتحدث السيد رالف شامي، رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والسيد روجيريو زانداميلا، رئيس بعثة الصندوق إلى الصومال، عن البعثة التي قاموا بها مؤخرا لاستطلاع آخر التطورات الاقتصادية في الصومال وعن أولويات هذا البلد بعد فترة مطولة من الصراع الداخلي.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **لماذا استأنف الصندوق علاقاته مع الصومال بعد انقطاع لمدة 22 عاما؟**

السيد شامي: ظل الصومال في حالة حرب وصراع داخلي لأكثر من 20 عاما. وخلال معظم هذه الفترة لم تكن في الصومال حكومة مركزية تحظى باعتراف دولي واسع النطاق. وبالتالي لم تكن فيها طرف حكومي مقابل يستطيع الصندوق التعامل معه.

وقد بدأ الوضع يتحسن في صيف عام 2012، عندما انتُخِب برلمان فيدرالي يحقق تمثيلا واسعا لشتى أنحاء الصومال. وانتخَب البرلمان بدوره الرئيس حسن شيخ محمود ليرأس حكومة الصومال الفيدرالية الجديدة التي حققت نجاحا كبيرا في إقامة علاقات مع المجتمع الدولي.

وفي إبريل 2013، أعلن الصندوق اعترافه بحكومة الصومال الفيدرالية، الأمر الذي مهد السبيل لاستئناف العلاقات معها. ويتسق هذا القرار مع التأييد والاعتراف الذي حظيت به الحكومة على نطاق دولي واسع، وهو ما يتيح للصندوق إمداد الصومال بالمساعدة الفنية والمشورة بشأن سياساتها الاقتصادية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي أولويات الصومال العاجلة؟**

السيد زاناميلا: الصومال من أفقر بلدان العالم. وقد أدى تاريخها الحافل بالحروب الداخلية الطويلة إلى إثقال كاهل البنية التحتية ورأس المال البشري في البلاد، حيث فر كثير من المواطنين إلى خارج البلاد للإقامة والدراسة. ولا يزال الاقتصاد الصومالي ــ القائم أساسا على الزراعة وصيد الأسماك في حدود الكفاف – يواجه مصاعب تعيق نموه نتيجة التمزق الذي يسود البلاد والبنية التحتية التي ينقصها التطور.

وتتمثل أولويات الصومال العاجلة في استعادة السلم والأمن وتلبية الاحتياجات الضخمة للسكان الذين عانوا من ويلات الحرب الأهلية الطويلة. فالاحتياجات الإنسانية ضخمة، وكذلك الحاجة لبناء المؤسسات العامة بغية توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ومن ثم فسوف تحتاج الحكومة الصومالية الفيدرالية في المستقبل القريب إلى كثير من المساعدات من شركائها الدوليين لتوفير المعونة الإنسانية للمواطنين ــ كالغذاء والدواء والمأوى ــ بينما تعمل على بناء القدرات اللازمة لكي تستطيع الوقوف على قدميها بشكل مستقل.

ويمثل اعتراف الصندوق بالحكومة الصومالية خطوة مهمة لكسب ثقة الشركاء الدوليين، وسيعمل الصندوق مع السلطات الصومالية على وضع إطار لتنسيق المساعدات الدولية وتحديد أولوياتها.

ونظرا لضخامة احتياجات الصومال، نعمل تنسيق جهودنا بالتعاون الوثيق مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدد من المانحين التقليديين (اليابان والنرويج والولايات المتحدة والمملكة المتحدة) و"غير التقليديين" (مثل الصين وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة).

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي بعض النتائج التي خلصت إليها البعثة؟**

السيد شامي: يشهد القطاع الخاص نهضة هائلة في صناعة الخدمات، مدفوعا في الأساس بعودة الصوماليين من الشتات ــ وخاصة في قطاعات الاتصالات والبناء وتحويل الأموال.

فقد أقامت شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية شبكات واسعة النطاق من المحطات اللاسلكية وقدمت معدات بأسعار في المتناول مكنت المجتمعات المحلية والتجار من التواصل مع الأقارب والشركات التجارية في الصومال وخارجها.

وأدى السلام النسبي في مقديشو الكبرى وغيرها من أنحاء الصومال إلى حدوث تطور في بناء مراكز التسوق، ومحال السوبر ماركت، والمنشآت السكنية. واستفاد النشاط الاقتصادي أيضا من زيادة تدفقات المعونة الأجنبية من الشركاء الدوليين للصومال عقب اعترافهم بالحكومة الفيدرالية باعتبارها حكومة الصومال.

وفي غياب البنوك التجارية المرخصة، ظهر في الصومال عدد من المؤسسات المالية غير الرسمية التي يعمل معظمها في عمليات تحويل الأموال. وعلى سبيل التحديد، انتشرت شركات تحويل الأموال بسرعة في جميع أنحاء البلاد، ومن المقدر أنها تتعامل حاليا في تحويلات من العاملين في الخارج تتجاوز قيمتها 2 مليار دولار أمريكي وعمليات تداول تجاري تتجاوز هذه القيمة بكثير.

ويمثل إصلاح العملة الوطنية إحدى الأولويات القصوى للسلطات الصومالية. وقد حث الساسة البنك المركزي الصومالي على التعجيل بإصدار عملة وطنية جديدة لتحل محل الأوراق النقدية من الشلن الصومالي التي ظلت متداولة لأكثر من 20 عاما.

ولم يصدر البنك المركزي الصومالي أوراق نقدية جديدة منذ عام 1990 وكل الأوراق النقدية الجديدة المتداولة غير رسمية، ومعظمها صادر عن أمراء الحرب في مختلف أنحاء الصومال. وقد أشرنا على السلطات بالنظر في استحداث عملة جديدة في مرحلة لاحقة، نظرا للوقت الذي يستغرقه ذلك لاعتبارات فنية (التصميم والطبع والتشريعات الضرورية إلخ)، والأهم من ذلك للحاجة إلى وضع سياسات مالية سليمة وموثوقة وإقامة إطار مؤسسي وقانوني ملائم لدعم قيمة العملة الجديدة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **كيف سيتعاون الصندوق مع الصومال في الشهور المقبلة؟**

السيد زانداميلا: سيتم التعاون مع السلطات الصومالية على المدى القريب بمساعدتها على بناء القدرات في الجهات الاقتصادية الأساسية ــ وهي وزارة المالية والبنك المركزي ومكتب الإحصاءات.

وسنركز جهودنا على مساعدة وزارة المالية في بناء القدرات اللازمة لتعبئة الإيرادات وإدارة الموارد العامة.

وفي المجال المصرفي، سنساعد العاملين في البنك المركزي على تنمية القدرة على إصدار التراخيص للبنوك التجارية والرقابة عليها، على جانب إنشاء نظم مدفوعات تعمل بكفاءة على المستويين المحلي والدولي. وبالنظر إلى العملة المحلية، سنساعد السلطات على معالجة التحديات التي يفرضها وجود كثير من العملات المتداولة الرسمية والمزيفة. وتقدر السلطات أن 60% على الأقل من الأوراق النقدية المتداولة مزورة.

وبالنسبة للإحصاءات، أولويتنا هي مساعدة السلطات على إنشاء أنظمة لجمع ومعالجة البيانات الاقتصادية الحيوية في مجال إحصاءات الحسابات القومية والأسعار، والإحصاءات النقدية والمصرفية، وإحصاءات الموارد العامة وميزان المدفوعات.

وسنعمل بالطبع على التنسيق مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف لضمان توجيه جهودنا نحو الأهداف المشتركة وتجنب ازدواجية الجهود بلا طائل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل سيقدم الصندوق مساعدات مالية للصومال؟**

السيد شامي: لا يستطيع الصندوق تقديم أي قروض جديدة للصومال في الوقت الراهن إلى أن تتم تسوية متأخراتها المستحقة له، والتي تبلغ حوالي 353 مليون دولار. لكننا سنستطيع الآن إمداد الصومال بالمساعدة الفنية ذات الضرورة الحيوية وتقديم المشورة للسلطات بشأن السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، بما في ذلك المساعدات والمشورة التي تقدم من خلال برنامج يراقبه خبراء الصندوق. وستتمكن السلطات عن طريق هذه المشورة من إرساء سجل للأداء فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، وهو أحد المتطلبات الرئيسية لاستئناف الإقراض في ظل برامج الصندوق.

والصومال مؤهلة للحصول على مساعدات كبيرة لتخفيف أعباء الديون بمقتضى مبادرة نادي باريس والمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بعد إرساء سجل للتعاون المسبق مع الصندوق بشأن السياسات والمدفوعات، بما في ذلك التعاون في سياق برنامج يراقبه الصندوق.

روابط ذات صلة:

البيان الصحفي

علاقة الصومال مع الصندوق

المساعدة الفنية من الصندوق

استراتيجية الصندوق بشأن المتأخرات